

## □ وزارة المالية مصلحة أملاك الدولة

ورشة عمل ( المبادرة الوطنية للدعم الإقتصادي والإجتماعي )  
الإربعاء 27 ديسمبر 2017 م

### تحديات تواجه تفعيل المبادرة

☆☆☆☆☆☆

يقع علي عاتق الدولة الليبية مسؤولية تفعيل دور الشباب بتوفير مواطن شغل من خلال شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص دون أن يشكل هذا إجهاداً وعبئاً علي المالية العامة ، وفي هذا الخصوص ينبغي علي مصلحة أملاك الدولة حشد الدعم اللازم من الجهات الحكومية وذلك لوضع تدابير وحلول ومعالجات لهذه الإشكاليات في إطار سياسة متوازنة يتم تأسيسها وتفعيلها من خلال تفاعل هذه الجهات ، ولتأخذ في الإعتبار العناصر الأساسية التالية :

#### 1 - الإطار التشريعي الذي يحكم الشراكة والتزامات التعاقد في التنفيذ والمخاطر علي المالية العامة وتحويل هذه المخاطر الي القطاع الخاص مع تحمل القطاع العام للضمانات :

- من أهم المخاطر ( تأخر التنفيذ - تجاوز الكلفة للمبالغ المرصودة - وفرة الخدمات وجودتها - مدي معرفة الحاجة للمشروع في الاجل المتوسط والقريب - تغير جوهر في قيم الأصول وغيرها من المخاطر التي تخص التعويضات والملكية العقارية ) .
- الإنتقال بمنظومة التعاقد وبطرق توافقية من منظومة تقليدية إلي أخرى تشمل المشاركات وفق إحدوي الأنماط التعاقدية الملائمة التي تتوافق والنظم التعاقدية العصرية في تنفيذ المشاريع .
- إقتسام المخاطر بين القطاعين العام والخاص يتم علي أسس قدرة تحمل كل طرف علي إدارة المخاطر إذ أن القطاع الخاص معني بالتنفيذ والتشغيل وجوانب من الإدارة والتشغيل لبعض المرافق ، والدولة (القطاع العام) تتحمل المخاطر السياسية والتنظيمية ، ولعل الضمانات ( النوع والحجم والطريقة والإشترطات التي تنظم إسترجاع الإستحقاقات الحكومية ) من أهمها أي بمعني أخر إدارة مخاطر المالية العامة .

ملاحظة : مدي كفاءة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توفير مستويات عالية من الاداء يعتمد علي ثلاث عوامل رئيسية :

- 1 - مرونة ومثانة الإطار القانوني الذي يحكم الشراكة ومدي إستجابته لمتطلبات المشروع وحجم التحديات .
- 2 - الإجراءات في إختيار الشراكات ودور الجهات المانحة في ذلك ( المالية ) .
- 3 - التزامات التعاقد والمخاطر علي المالية العامة .

#### 2 - طرق التمويل :

الحصول علي إجابات علي بعض التساؤلات من أهمها :

- 1 - ما هي مختلف السياسات التمويلية الحالية والتوجهات الجديدة ؟ .
- 2 - ما هي مختلف مصادر التمويل المعتمدة في تمويل المشروعات ؟ .
- 3 - هل التشريعات المتاحة كافية لخلق فرص تمويل ؟ أم يحتاج الامر إلي تعديل لتشريع قائم أو إصدار جديد ؟
- 4 - أنواع الأنشطة المجدية لدي المستثمر والفئة المستهدفة ومدي الإسترجاع للعائد والأهمية في تحريك الإقتصاد ( خدمة ، إنتاجية ، ..... ) ومدي تماشيها مع الأهداف الإقتصادية .

### 3 - تحديات أخرى :

- 1 ( ) - دوافع القطاعين العام والخاص :
  - أ - لعل من أهم دوافع القطاع الخاص هي :
    - الربح ومزید الربح .
    - الرصيد المادي غير المستثمر .
  - ب - ومن دوافع القطاع العام هي :
    - تلبية متطلبات مختلف أطياف المجتمع وخصوصاً الشباب منها .
    - الدفع بعجلة الإقتصاد .
    - الإستقرار والتنمية الإجتماعية .
    - الرفع من مستوي الخدمات .
- 2 ( ) - تحليل أولي للمشاريع المقترحة ويتم ذلك في ضوء توجه المصلحة وأولوياتها في تحقيق الإستفادة القصوي من المتر المربع للأرض والعقار .
- 3 ( ) - تأهيل وتجهيز الإطار المؤسسي والقانوني تمهيداً لإعادة النظر في التشريعات والقوانين ذات العلاقة .
- 4 ( ) - تقليص الإجراءات والأعباء البيروقراطية لتسهيل الشراكة والإستثمار .
- 5 ( ) - تطوير عمل البلديات بالتوجيه الصحيح للعمل الإستثماري لتشارك المصلحة وجهات الدولة ذات العلاقة في رفع الحمل .
- 6 ( ) - إعادة تنظيم وصناعة مواد البناء والمواد الداخلة في التنفيذ بوجه عام وتحسين وتسهيل وسائل توفيرها وتوزيعها .
- 7 ( ) - حصر دور الدولة في الرقابة والإشراف علي تنفيذ المشروع .
- 8 ( ) - مراجعة آليات الإقراض الحالية والتعديل في بعض التشريعات التي قد تعيق الإستثمار .
- 9 ( ) - إعتماد صندوق إقراض للمشروعات الصغرى والمتوسطة تخصص لتأسيس الأنشطة المصاحبة للصناعات الإنشائية وذات العلاقة والخدمات اللوجستية وتأهيل مراكز التدريب المهني لخلق كوادر وطنية قادرة علي تنفيذ متطلبات خطط التنفيذ المناسبة للغرض ووفقاً للنشاط .

**م . عبد الحفيظ أمبارك شاهين**

مدير مكتب الدراسات والتخطيط بمصلحة أملاك الدولة